The Presuppositional Grammatical Argument According to Al-Asbahani: The Ellipsis of The Subject As A Model

الحجة الافتراضية النحوية عند الاصبهاني، إضمار الفاعل أنموذجًا

Received 2026-06-06
Accepted 2026-09-10
Published 2026-10-17

Raqia Ali Aboud Ibrahim*[1], Rafa Khalf Jasim[2]
Department of Arabic Language, College of Education for Humanities, University of Anbar, Iraq
raq24h2015@uoanbar.edu.iq, rafi.khalaf@uoanbar.edu.iq

Abstract
This research revolves around an attempt to decipher the presuppositional (rational and analogical) methodology adopted by the grammarian Al-Asbahani in arguing grammatical issues, by taking the issue of "The Ellipsis of the Subject" as an applied model. The study has revealed that Al-Asbahani was not merely a transmitter of opinions, but rather a proficient grammarian who had his own principles upon which he built his judgments. The researcher identified a number of issues in which Al-Asbahani contradicted the well-known sayings of other grammarians, relying on presuppositional arguments related to the meanings of words, or analogizing them to their counterparts, or removing ambiguity from the intended meaning. Al-Asbahani's ingenuity is evident in his tracing of the subtleties of Qur'anic and poetic usage, and analyzing them with precise rational analysis, to justify the ruling of omitting or mentioning the subject, in a way that achieves the rhetorical and syntactic purpose of the Arabic sentence. This research seeks to achieve a set of goals, including: Deducing the concept of the presuppositional argument in Al-Asbahani's thought, by tracing his methodology in arguing grammatical issues through reason and analogy, away from mere transmission, and conducting an applied study of "The Ellipsis of the Subject," by inventorying its forms (obligatory, permissible, and impermissible) as conceived by Al-Asbahani.
Keywords: Grammatical; Presuppositional Argument; Ellipsis Of The Subject; According To Al-Asbahani; Model

المقدمة

فتُعدُّ مسألة الاحتجاج النحوي من أقدم القضايا التي شغلت أذهان النحاة واللغويين، وتعددت فيها المناهج والمذاهب بين مدارس البصرة والكوفة وغيرهما. ويبرز في هذا السياق علماء أجلاء أسهموا بآرائهم في إثراء الدرس النحوي، وإن غفل عنهم التاريخ لفترة، ومن هؤلاء العَلَم المحقق علي بن الحسين بن علي الضرير الأصبهاني النحوي. يمثل الأصبهاني ظاهرة فريدة في التصنيف النحوي؛ إذ جمع في مصنفاته، ولا سيما كتابه "شرح اللمع"، بين منهج النقل والتحليل العقلي، مما جعله يخالف النحاة البصريين في بعض المسائل، ويوافق الكوفيين في أخرى، بل ويتجاوز أحيانًا آراء المدرستين إلى اختيارات مستقلة . ومن هنا، تأتي أهمية دراسة "الحجة الافتراضية النحوية" عنده،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

أي الأصول العقلية والقياسية التي بناها لترجيح أو نقد الآراء النحوية.

يتخذ هذا البحث من مسألة "إضمار الفاعل" أنموذجًا لتطبيق هذه الرؤية؛ نظرًا لما تمثله هذه المسألة من أهمية بالغة في التركيب النحوي العربي، ولما يكتنفها من أحكام تتراوح بين الوجوب والجواز والمنع . سنحاول في هذه الدراسة استنطاق نصوص الأصبهاني في "شرح اللمع" للكشف عن معاييره الافتراضية في الاحتجاج لمسألة إضمار الفاعل، وبيان مدى أصالة منهجه وتميزه (Al-aliwi, 2026).

منهجية البحث

اتبع البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا، يقوم على تتبع النصوص النحوية للأصبهاني، وغيره من المصادر التي تنقل آراءه، ثم تحليلها تحليلاً عميقًا للكشف عن الأبعاد الافتراضية والعقلية فيها، كما يعتمد المنهج الاستقرائي في حصر مواضع إضمار الفاعل التي تعرض لها الأصبهاني، ثم المنهج المقارن في بعض الأحيان، لموازنة آرائه بما ذهب إليه غيره من النحاة، للوقوف على مدى أصالة مذهبه النحوي وتميزه .

نتائج البحث ومناقشتها

الحجة الافتراضية النحوية عند الاصبهاني، إضمار الفاعل أنموذجًا

قال أبو علي الاصبهاني: "فإن قال قائل : إذا قلت : (سَلْ زيداً) هل سمّيت الفاعل؟ ولِمَ لم يذكر؟ . قيل : لا، ليسَ تسمية الفاعل هاهنا في المخاطبة أن تسمع منّي في الأمر والنّهي الفاعل"(الأصبهاني ، ص ٣٧١). ونفهم من كلام الأصبهاني أن الفاعل يضمر وجوباً في الأمر والنهي الدال على الخطاب، ولا يجوز ذكر الفاعل مع هاتين الصيغتين؛ كيلا يختلَّ التركيب، فلا يجوز: اضرب زيدٌ، وتريد بزيد الفاعل، ولا اضربْ أنتَ؛ لكون (أنتَ) توكيداً للضمير المستتر في الفعل، وكذلك لا يجوز أن تقول: لا تضربْ زيدٌ ، وتريد بزيد الفاعل؛ لأنه هاهنا واجب الاستتار والإضمار (Shormani & Alhussen, 2024).

و"لا فرقَ بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر، وبين إسناده إلى المضمر، من جهةِ حصول الفائدة. واشتغالُ الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر، إلَّا أنّك إذا أسندته إلى ظاهرٍ، كان مرفوعًا، وظهر الإعرابُ فيه؛ وإذا أسندته إلى مضمر، لم يظهر الإعرابُ فيه, لأنّه مبنيٌّ، وإنّما يُحْكَم على مَحَلّه بالرفع"(ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٢٠٤/١).

وقد حدد النحاة وجوب استتار الفاعل في أماكن، منها:

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

١. فعل الأمر؛ إنّ صيغة فعل الأمر (افعلْ) يستتر الفاعل فيها وجوباً، ولا يظهر ألبتة ، إذا لم يتصل به أيّ ضمير، وكان صحيح الآخر، كقولنا: (استقمْ) فإن " (استقمْ) مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الأمر المنطوق به ، وهو (استقمْ) ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بـ (أنت) "(ينظر: خالد الأزهري، ١/ ٢٣)، وهو أن يدلَّ على طلب الفعل بصيغته حقيقة في الإيجاب ، وهو أمر المخاطب بقول القائل لمن دونه : (افعلْ) ، وفيه ضمير مستتر وجوباً لا يظهر ، فإذا كان الأمر لواحدة أو اثنتين أو لجماعة ، برز الضمير معه نحو (اضربي و اضربا و اضربوا واضربْنَ) ، وهي مرفوعة لطلب الفعل استعلاءً وحقيقةً (ينظر : ابن سينا، ١٩٨٣م، ١١٦ . والشريف الجرجاني، ٣٧ . والقزويني، ٢٤١/١ . وابن عقيل: ٩٦/١ . وابن هشام ٣١ . والتفتازاني، ٣٠٨/٢-٣٠٩ . والسيوطي، ١٩٨٨م، ٤٤١/١، والسيوطي، ١٩٧٤م، ٢٢٠/٢).

وبيّن ابن هشام البنية الدلالية للأمر ، وهي دلالته على الطلب وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة " ولما فرغت من ذكر علامات الماضي وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه ، منه ، ثنيت بالكلام على فعل الأمر ، فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين ، وهما : دلالته على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة ، وذلك نحو : (قُمْ) فإنه دال على طلب القيام ، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة : قومي ، وكذلك : اقعدْ واقعدي"(ابن هشام، ص ٣٠ . ابن عقيل: ١٣/١ – ١٤ ، ٢٢-٢٣ ، ٢٥).

٢. المصدر النائب عن فعل الأمر؛ يحذف العامل في باب المفعول المطلق النائب عن فعل الأمر حذفاً واجباً ؛ لأنه وقع بدلاً من التلفظ بالفعل ، وناب في الدلالة مناب فعله في التوكيد ، وعليه ؛ يكون فاعل المصدر ضميراً مستتراً وجوباً في المصدر، ويقدّر فيه كتقديره في فعل الأمر، وذلك نحو: ضرباً زيداً ، فالمصدر (ضرباً) ناب مناب الفعل (اضرب) وهو يدل على التوكيد ، وخالٍ من الدلالة الزمانية؛ لأن المصدر لا يدلُّ على زمنٍ معيّن بل مطلق ، ولا يؤكد به إلا أمر المخاطب النائب عنه في المعنى . وفاعله ضمير مستتر، تقديره(أنتَ) حين يركّب في جملة(Nashir et al., 2025). وفرق الدكتور تمام حسان بين (اضربْ زيداً , وضرباً زيداً) فالتركيب الثاني شبيه بالأول إلا أنه ليس بمعناه، وليس هو هو، غير أن التركيبين فيهما ضمير الفاعل المستتر وجوباً، ولا يجوز أن يظهر في التركيبين، بقوله : " فإذا كان على معنى الإنشاء صار شبيها بقولك : (اضربْ زيداً) ولكنه ليس هو هو ، فهو يشبهه من حيث:

١. إسناده إلى مخاطب .
٢. وهذا المخاطب لا يظهر في الكلام .
٣. والمصدر صالح للحال أو الاستقبال، ولكنه في هذه الحالة يختلف عن فعل الأمر من مادته، بأن الأمر للطلب المحض ، وهذا المصدر للإفصاح ، فهو قريب الشبه من (نَزَالِ وتَرَاكِ) مما

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

اعتبرناه على معنى خوالف الإخالة فحين قال الشـاعر(ينظر : سـيبويه، ١٩٨٨م، ١١٦/١ . وابن جني، ١٢٠/١ . وأبو حيان الأندلسـي، ١٩٩٨م، ١٧٠/٣ . وابن منظور، ١٤١٤هـ، مادة (ندل)): على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساوياً تماماً لمعنى (اندل) وإنما أراد : بذلك معنى إفصاحياً آخر انفعالياً فيه من الحث والحض على العجلة والخفة في محاولة الهرب ، ما عززه الشاعر بقوله : (ندل الثعالب) وهي معانٍ لا توجد في صـيغة الأمر المجردة(ينظر : عمر ، ٢٠٠٦م، ص ٢٥٤-٢٥٥). وإذا أمعنا النظر في التركيبين : اضـربْ زيداً، وضـرباً زيداً ؛ فإننا نجد أنّ ما ذهب إليه د. تمام حسـان من أنه شـبيه بالخالفة لا دليل عليه؛ لأن هذا معربٌ وذاك مبني ، إلا أن نقول : إن (ضـرباً) أبلغ في التوكيد من (اضـربْ) وأن دلالة (ضـرباً) على الزمن المطلق غير المقيد تجعله صالحاً لكلّ زمان بخلاف تقييده بالأمر .

وما ذهب إليه ابن عقيل في شـرحه على الألفية مخالف لهذا الرأي ؛ إذ يرى أن هذا التركيب خالٍ من التوكيد بقوله : " قولك : ضرباً زيداً ، ليسـت من التأكيد في شيء ، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد بمنزلة : اضـربْ زيداً ؛ لأنه واقع موقعه ، فكما أن : اضـربْ زيداً ، لا تأكيد فيه، كذلك ضـرباً زيداً " (ابن عقيل : ١٧٦/٢)، وعلى أيّ حالٍ، فالتركيبان يسـتتر فيهما الضـمير وجوباً، ولا يجوز أن يظهر ألبتة. وعلل سـيبويه سـبب حذف الفعل ، ونيابة المفعول المطلق منابه بقوله (وإنما اختزل الفعل ها هنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جُعلَ (الحذرَ بدلاً من احذر)(سيبويه، ١٩٨٨م، ٣١٢/١).

٣. تركيب المضارع مع لام الأمر؛ تتركب لام الأمر المكسورة مع الفعل المضارع ، لتنتج دلالة الطلب والأمر ، وهي بخلاف فعل الأمر ؛ لأنه يظهر معها الفاعل ، أو يكون للغائب وغيرهما. قال ابن هشام : " وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغني عن الكلام بصيغة (افعلْ) غالباً نحو : قمْ واقعدْ ، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو :لِتُعْنَ بحاجتي ، أو الخطاب نحو : (لِيقمْ زيدٌ) "(ابن هشام الأنصاري، ص ٢٩٦ . وينظر : وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٣٥ . ورضي الدين الاستراباذي، ١٩٧٨م، ١٢٤/٤)، وقد اختلف في الدال على الأمر في هذا التركيب ، فعند النحويين أنها اللام العاملة للجزم الموضوعة للطلب ، وأن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام ، فإذا قلت : (اضربْ) فأصله : لتضرب ، و(قُمْ) أصله : (لِتَقُمْ) ، غير أنها حذفت منه تخفيفاً لدلالة الحال عليه (ينظر : ابن يعيش، ٢٠٠١م : ٥٩/٧ ، ٦١ . (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨م، ٥٤١/٢)، وابن هشام الأنصاري، ص ٢٩٤)، وهنا لا بدّ من استتار الفاعل وجوباً في الفعل. والدليل على ذلك توكيد الفاعل المضمر بضمير فصل، كقول الشاعر(البغدادي، ١٩٩٧م، ٩ /١٥، ورضي الدين الاستراباذي، ١٩٧٨م، ٤ /٨٥ ، ١٢٤ . وابن هشام الأنصاري ٣٠٠ ، ٧١٦):

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

لِتَقُمْ أنْتَ يا بنَ خيْرِ قُريشٍ فَلتُقضّي حَوائِجَ المُسْلِمِينا

أي : قُمْ يا بْنَ . فنطق بالأصل في هذا الشاهد ؛لأن أصل : قم : لِتقُم ، وهو رأي الكوفيين(ينظر : ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤١/٧ ، ٥٩ ، ٦١) .

٤. تركيب المضارع مع (لا) الناهية الجازمة؛ يشمل هذا التركيب كحد أدنى ثلاث كلمات : حرف + فعل + اسم ، نحو : لا تَقُمْ فـ(لا) موضوعة لطلب الترك ، وتختصّ بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله(ينظر : رضي الدين الاستراباذي، ١٩٧٨م، ٨٦/٤، البابرتي : ٣٦٤ . والتفتازاني : ٣٢٤/٢)، ويتركب النهي في الكلام مع المخاطب سواء أكان الفعل لازماً أم متعدياً ، ويستتر الفاعل وجوباً في هذا التركيب، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدّاً ﴾(سورة مريم، الآية: ٨٤)، ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيّاً ﴾ (سورة مريم، الآية: ٤٤).

ولتركيب النهي صيغة واحدة ، وهي (لا تفعلْ) (لا) الناهية الجازمة + الفعل المضارع المجزوم، وإذا كان النهي طلباً فإنه يستوجب متكلماً ومخاطباً ، هذا يعني أن النهي يوجَّه إلى المخاطب ، فإذا قلنا : (لا تتأخرْ) فمراده أن هناك متكلماً يوجه خطابه إلى المخاطب الذي ربما كان منه عادة تأخير ، فنبّهه المتكلم عليها ، وهو خلاف الأمر وضده . وذكر السكاكي أن النهي : هو انتقال هذه الصيغة من الذهن الذي تُنْقشُ فيه إلى الخارج الجانب الفيزيولوجي حيث إنّ الشيء المنهي عنه يكون خارجاً . " أمّا حصول انتفاء متصوّر كقولك في النهي للمتحرك : لا تتحركْ ، فإنك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة في الخارج "(السكاكي، ص ٣٠٤).

فإن كان المضارع مبدوءاً بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة؛ وأضمرت الفاعل، نحو: لا أُخْرَجْ من وطني إلا تحت ظلال السيوف أو لا تُخْرَجْ من وطننا ... وإنما كثر هذا؛ لأن النهي متجه إلى غير المتكلم؛ فأصل الكلام. لا يخرجني أحدٌ، أو لا يخرجنا أحدٌ.. فالنهي منصرف للفاعل، وهو غير المتكلم. ثم حذف الفاعل، وناب عنه ضمير المتكلم؛ فصار الكلام: لا أخرج، ولا نخرج(ينظر: حسن، ٤١١/٤).

٥. مجيء الفاعل ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز في تركيب(نعم وبئس)؛ يأتي الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً بشرط أن يُفسّر بتمييز ، ولا يجوز أن يجمع الفاعل والتمييز في تركيب واحد ، تقول : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس غلاماً عمروٌ ، " ففي كل من (نعم وبئس) فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر ، فلزم تفسيره بالنكرة ، ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له ، والأصل في كلّ مضمر أن يكون بعد الذكر ، والمضمر ههنا (الرجل) في (نعم رجلاً) ، و (الغلام) في (بئس غلاماً) ، واستغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته ، ونصب النكرة ههنا على التمييز " (ابن يعيش، ٢٠٠١م : ١٣١/٧). واختلف في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز فمنعه سيبويه والسيرافي وابن السراج ،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فلا يقال : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، وأجاز ذلك المبرّد وأبو علي الفارسي ، واستدلوا بقول جرير(الصاوي : ١٣٥/١، وينظر : المبرد، ١٥٠/٢، والبغدادي، ١٩٩٧م، ٤٠١/٩):

تَزَوَّد مِثلَ زادِ أَبيكَ فينا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبيكَ زَاداً

فـ (زاداً) تمييز للفاعل الظاهر (الزادُ) ، ومن أنكر الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز أوّل هذا البيت على أن : زاداً مفعول به لـ (تزَوّد) والتقدير : تزوّد زاداً ، ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً محذوف الزوائد والتقدير : تزوّد تزوّداً وهو قول الفراء(ينظر : المبرد، ١٥٠/٢ . وابن يعيش،٢٠٠١م، ١٣٢/٧-١٣٣ . ورضي الدين الاستراباذي، ١٩٧٨م، ٢٤٩/٤).

٦. استتار الضمير وجوباً في صيغة (ما أفعله)؛ تتركب (ما) مع فعل التعجب (أفْعَلَ) الذي لزم صيغة واحدة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (هو) ، وقد اختلف فيه ، أهو اسم أم فعل؟ فذهب الكوفيون إلى أن (أفَعْلَ) في التعجب نحو : (ما أحسنَ زيداً) اسم ، واستدلوا على ذلك بأنه جامد لا يتصرف ، ويجوز تصغيره ، وتصحيح عينه ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ ، ووافقهم الكسائي من الكوفيين ، واحتجوا بدخول نون الوقاية عليه نحو : (ما أحسنني) وأنه ينصب المعارف والنكرات ، وأنه مفتوح الآخر كالماضي ، وقال الرضي : لولا انفتاح أفعل التعجب ، وانتصاب المتعجب منه بعده ، انتصاب المفعول به ، لكان مذهبهم . أي الكوفيين . جديراً بأَنْ يُنصر(رضي الدين الاستراباذي، ١٩٧٨م، ٢٣٠/٤وينظر: أبو بكر الأنباري، ٢٠٠٣م، ١٢٦/١-١٤٨، وابن هشام الأنصاري، ٣٥٩ . والسيوطي، ٣٦/٣). " و(أفعل) في التعجب : فعل ماضٍ غير متصرّف ، ولا يستعمل إلا بلفظ الماضي ، ولا يكون منه مضارع ، ولا أمر ، ولا اسم فاعل ، وأنّه تضمّن ما ليس له في الأصل ، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل ، وهو التعجب ، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف، فلما أفاد فائدة الحروف جمد جمودها، وجرى في امتناع التصرف مجراها."(ابن يعيش، ٢٠٠١م: ١٤٣/٧)، ووجوب إفراد فاعلهما المستتر، وتذكيره، فلا يكون لغير المفرد المذكر، وإذا كان ضميرًا مستترًا، فهو واجب الاستتار(ينظر: حسن: ٣/ ٣٥٧). وهذا التركيب هو في الأصل تركيب لازم ، لا يتعدى ، فأفادت همزة التعدية تعديته إلى المفعول، بنقله إلى صيغة (أفعل) فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً ، فالبنية التركيبية العميقة أصلها : حَسُنَ زيدٌ، مركبة من فعل وفاعل ، وبتحويله إلى تركيب التعجب أصبح متعدياً بالهمزة ، فتقول : ما أحسنَ زيداً ! ، أي : شيءٌ جعله حسناً ، وأُضمر الفاعل وجوباً، وفي الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ينقص التركيب بتعديه إلى مفعولٍ واحد ، كالتركيب السابق بالزيادة يتعدى إلى مفعول بعدما كان لازماً فتقول : ما أَعلَمَ زيداً، فيقتضي التعدي إلى مفعولين ، إلا أنه عندما رُكّب في التعجب نقص مفعول ،وأُلزِمَ بمفعول واحدٍ . واستتر الفاعل وجوباً لتصحيح اللفظ، وهذا ما عبّر عنه ابن يعيش بقوله : " فإذا قلت : ما أعلَمَ زيداً ! فإنه ينقص بهذا التعدي ، لأنه قبل التعجب قد كان ممّا يتعدّى

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

إلى مفعولين ، وفي التعجب صار يتعدّى إلى مفعول واحد لا غير ..... فحينئذ تنقله إلى (فَعُلَ) بالضم ، فيصير (عَلُمَ) وهذا البناء لا يكون متعدياً ، فإذا أريد التعجب منه نقلوه بالهمزة ، فيتعدى حينئذ إلى مفعول واحدٍ "(ابن يعيش، ٢٠٠١م : ١٤٤/٧).

فـ(ما) التعجبية" في تركيب التعجّب تتقدم على الفعل الماضي، وتقديمها واجب، وفاعل فعل التعجّب ضمير مستر وجوبًا، تقديره: "هو" يعود على: "ما"، وبعده اسم منصوب، هو في ظاهره وفي إعرابه مفعول به، ولكنه في المعنى فاعل؛ إذ كان في الجملة -وفي الحقيقة- قبل التعجب فاعلًا. هذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقيًا في أصله "قد وقع عليه فعل الفاعل" ففي مثل: سقى المطرُ الزرعَ؛ لا يصح أن يقال: ما أسقى الزرعَ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع؛ لأن المفعول به هنا حقيقي، وليس فاعلًا في المعنى(ينظر: حسن، ٣٤١/٣).

ويجب إضمار الفاعل في التركيب؛ لأنّ الفاعل يُكنّى عنه، ويثنّى ويجمع، ويضمر في الفعل، فيذكر إعرابُ الفعل بعده، وكلُّ هذا ممتنع في الجملة، غير جائز فيها. وأيضًا فإنّ الجمل أحاديث، وإنّما يقام مقام الفاعلين محدَّثٌ عنهم لا أحاديث.. ويدلُّك على امتناع هذا أنّ الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أنّ كلّ واحد من الاسمين محدَّث عنه، فكما لا يكون المبتدأ المُحدَّث عنه إلّا مفردًا، ولا تقع موقعه الجملة، كذلك لا يكون الفاعل جملة، بل هو في الفاعل أشدُّ امتناعًا؛ لشدّة اتّصاله بالفعل، وما يلزم من إضماره فيه، وليس ذك في المبتدأ"(ابن جني، ١٤٣١هـ، ص ٥٩). وأمّا الكوفيّون فقد أجازوا مجيء الفاعل جملة إذ قالوا الفاعل: "ما أسند إليه الفعل أو شبهه.. وحقّه أن يلي الفعل وقد يتقدّم عليه.. ويكون جملة نحو : بدا لي يقوم زيدٌ" (صدر الدين الكنغراوي، ص ١٨).

٧. إضمار فاعل (عدا وخلا وحاشا) وفيه أقوال؛ الأول :أنّ الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو, نحو: قام القوم عدا زيدًا, أي: عدا هو زيدًا, وهذا ما ذهب إليه المبرّد (ينظر: المبرد،٤٢٦/٤). الثاني: أنّ الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه , فتقدير: قاموا عدا زيدًا جاوز قيامهم زيدًا ولم يقدر ضمير المصدر, وهذا ما ذهب إليه ابن مالك(ينظر: حلبي، ٢٠٠٧م، ٤٤٢/٢). الثالث: أنّه كفاعل (ليس ولا يكون), نحو: قام القوم عدا زيدًا, عدا بعضهم زيدًا(ينظر: ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، ٢٢١٤/٥). ويعرَف الفاعل بوصفه "اسماً يسند إليه فعل يسبقه على هيئة فَعَلَ أو يَفْعِلُ، أو ما يشبهه." (ابن مالك، ص ١٥٧)، ومثل ذلك تعريفه على أنّه "اسمٌ، مرفوع، قبله فعل تام، أو مايشبهه، و هذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به"(حسن: ٢ / ٦٣).

وقد نقل أبو حيّان أنّ "الفاعل : هو المفرَّغ له العامل على جهة وقوعه منه : أو تركه، فالمفرَّغ له العامل يكون اسمًا ظاهرًا أو مضمرًا، أو مقدَّرًا به، وذلك أنّ، وأنْ، وما، ولو عند مَن يثبت أنّ (لو) مصدريّة نحو : يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيدٌ أم عمرو, وذهب الفرّاء وجماعة إلى جواز ذلك

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

بشرط أن يكون العامل فعلًا قلبيّا"(أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨م، ٣ / ١٣٢٠). وذهب بعضهم إلى أنّ العامل في الفاعل معنى الفاعليّة؛ وهي "صفة قائمة بالفاعل، والمفعوليّة صفة قائمة بالمفعول، ولفظ الفعل مباين لهما، وتعليل الحكم بما يكون حاصلاً في محلّ الحكم أولى من تعليله بما يكون مبايناً له، وأجيب عنه بأنّه معارض بوجه آخر: وهو أنّ الفعل أمر ظاهر، وصفة الفاعليّة والمفعوليّة أمر خفي، وتعليل الحكم الظّاهر بالمعنى الظّاهر أولى من تعليله بالصّفة الخفيّة"(الرازي، ١٤٢٠هـ: ١ / ٦٢).

ثمّ إنّ لوكان العامل في الفاعل معنى الفاعليّة، فإنّ ذلك يوجب "أن لا يرتفع ما لم يسمّ فاعله نحو (ضُرِبَ زيدٌ)، لعدم معنى الفاعليّة، وأن ينصب الاسم في نحو (ماتَ زيدٌ) ؛ لوجود معنى المفعوليّة، إذ إنّ الله هو المميت وهو الفاعل، وزيد مفعول به في المعنى"(الراجحي، ٢٠٠٨م، ص ١٢٣). يتّضح لنا من ذلك كلّه أنّ الأصبهاني يذهب مذهب من قال بأنّ الفاعل هو من أسند إليه القيام بالفعل سواء أسمّيَ ظاهراً أم استتر ، أو ناب عنه نائبٌ من تراكيب الجملة ، أي إنّه يقيم القاعدة على أساس الدّلالة و القياس الذي يعتمد العلاقة الإسناديّة التي تقتضي لكلّ فعل فاعلاً وترى الباحثة أنّ الأصبهاني في ذلك كان قادراً على استكناه جوهر التّراكيب في العربيّة و قد بيّن العلاقة الجوهريّة بين الفعل و فاعله التي تقتضي تعيينه أو إنابة ما يقوم مقامه.

الخاتمة

بعد الوقوف على نصوص الأصبهاني وتحليلها في مسألة إضمار الفاعل، يمكن تسجيل جملة من النتائج، أبرزها:

١. يتسم منهج الأصبهاني بالنزعة العقلية الواضحة، فهو لا يكتفي بالنقل عن البصريين أو الكوفيين، بل يناقش آراءهم ويبني عليها أو يخالفها انطلاقًا من أصوله الافتراضية .
٢. ثبت أن الأصبهاني لم يكن تابعًا لمدرسة بعينها، بل كان ناقدًا بصيرًا، يوافق البصريين في مسائل ويخالفهم في أخرى، وكذلك شأنه مع الكوفيين، مما يؤكد استقلاليته الفكرية .
٣. ٣.استطاع البحث أن يبرز كيفية تعامل الأصبهاني مع حالات إضمار الفاعل المختلفة؛ إذ كان يراعي المعنى والعامل والقرينة في تقرير حكم الإضمار، مقدمًا في ذلك حججًا افتراضية قوية تستند إلى قوانين العربية.
٤. أظهر الأصبهاني قدرة فائقة على ملاحظة الفروق الدقيقة في الاستعمال اللغوي، مما جعله يضبط أحكام الإضمار بدقة متناهية، ويؤسس لذلك بحجج عقلية محكمة.
٥. التراث النحوي العربي لا يزال زاخرًا بالعديد من الأعلام الذين لم يأخذوا حقهم من البحث والدراسة، ويأتي في مقدمتهم الأصبهاني النحوي. فقد تبين من خلال هذا البحث المتواضع، الذي

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

اتخذ من "إضمار الفاعل" أنموذجًا، أن للأصبهاني منهجًا أصيلاً في الاحتجاج، يقوم على أسس عقلية وافتراضية، تجعله يخرج عن المألوف في بعض الأحيان، ليؤسس لرؤية نحوية متوازنة.

ETHICAL APPROVAL/ الموافقة الأخلاقية

All participants received a comprehensive explanation regarding the research objectives and procedures, including their right to participate voluntarily. Participants were assured that participation was not mandatory and that they had the right to withdraw at any time during the study without negative consequences. To ensure the confidentiality of identities, all data obtained in this study underwent an anonymization process.

FUNDING STATEMENT/ بيان التمويل

This research received no external funding. لم يتلقَّ هذا البحث أي تمويل خارجي

CONFLICT OF INTEREST/ تضارب المصالح

The author(s) declare that there is no conflict of interest related to the research, authorship, or publication of this article.

يقر المؤلف (أو المؤلفون) بعدم وجود أي تضارب في المصالح يتعلق بالبحث أو تأليف المقالة أو نشرها

REFERENCES/ المصادر والمراجع

Abbas, H. (n.d.). Al-Nahw al-wafi (5th ed.). Dar al-Ma'arif.

Abu al-Barakat al-Anbari, 'A. al-Rahman ibn M. ibn 'Ubayd Allah. (2003). Al-Insaf fi masa'il al-khilaf bayna al-nahwiyyin: Al-Basriyyin wa-al-Kufiyyin (1st ed.). Al-Maktabah al-'Asriyyah.

Abu Hayyan al-Andalusi, M. ibn Y. ibn 'A. ibn Y. (1998). Irtishaf al-darb (R. 'Uthman Muhammad, Ed. & Study; Ramadan 'Abd al-Tawwab, Rev.; 1st ed.). Maktabat al-Khanji.

Al-aliwi, A. I. (2026). Problematic Issues of the Subject (Al- FĀʿIL) in Ibn Jinni ’ s Book _" Al-Tanb ī h ʿ al ā Shar ḥ Mushkilāt al - Ḥamāsa "_. *International Journal of Special Education*, *41*(14), 1070–1078.

Al-Asbahani, Abu al-Hasan al-Baquli. (n.d.). Al-'Ilal fi al-nahw (N. Musawi, Ed.). Dar al-Mirath al-Nabawi.

Al-Babarti, Akmal al-Din M. ibn A. (n.d.). Shuruh al-talkhis (M. Mustafa Ramadan Sufiyah, Ed.). Al-Munsha'ah al-'Ammah li-al-Nashr wa-al-Tawzi'.

Al-Baghdadi, 'A. al-Qadir ibn 'Umar. (1997). Khizanat al-adab wa-lubb lubab lisan al-'Arab ('A. Salam Muhammad Harun, Ed.; 4th ed.). Maktabat al-Khanji.

Al-Jurjani, 'A. ibn M. ibn 'Ali al-Zayn. (1983). Kitab al-ta'rifat (Scholars' Committee, Ed.; 1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Mubarrad, M. ibn Yazid ibn 'Abd al-Akbar. (n.d.). Al-Muqtadab (M. 'Abd al-Khaliq 'Azimah, Ed.). 'Alam al-Kutub.

Al-Qazwini, M. ibn 'A. al-Rahman ibn 'Umar. (n.d.). Al-Idah fi 'ulum al-balaghah (M. 'Abd al-Mun'im Khafaji, Ed.; 3rd ed.). Dar al-Jil.

Al-Rajihi, 'A. (2008). Durus fi al-madhahib al-nahwiyyah. Dar al-Nahdah al-'Arabiyyah.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Razi, Abu 'Abd Allah M. ibn 'Umar ibn al-Hasan. (1420 AH). Mafatih al-ghayb: Al-Tafsir al-kabir (3rd ed.). Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Al-Sakkaki, Y. ibn Abi Bakr ibn Muhammad. (1987). Miftah al-'ulum (N. Zarzur, Ed.; 2nd ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Samarra'i, M. (n.d.). Al-Muwafi fi al-nahw al-Kufi (M. Bahjah al-Baytar, Ed.; 2nd ed.). Dar al-Bayyinah li-al-Tiba'ah wa-al-Nashr.

Al-Sawi, M. Isma'il 'Abd Allah. (n.d.). Sharh Diwan Jarir (1st ed.). Matba'at al-Sawi.

Al-Suyuti, 'A. al-Rahman ibn Abi Bakr. (1974). Al-Itqan fi 'ulum al-Qur'an (M. Abu al-Fadl Ibrahim, Ed.). Al-Hay'ah al-Misriyyah al-'Ammah li-al-Kitab.

Al-Suyuti, 'A. al-Rahman ibn Abi Bakr. (1988). Mu'tarak al-aqran fi i'jaz al-Qur'an (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Suyuti, 'A. al-Rahman ibn Abi Bakr. (n.d.). Ham' al-hawami' fi sharh Jam' al-jawami' ('A. Hamid Hindawi, Ed.). Al-Maktabah al-Tawfiqiyyah.

Al-Taftazani, Mas'ud ibn 'Umar. (n.d.). Shuruh al-talkhis. Matba'at 'Isa al-Babi al-Halabi wa-Shuraka'uh.

Al-Zamakhshari, Y. ibn 'Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn 'Ali. (2001). Sharh al-Mufassal li-al-Zamakhshari (I. Badi' Ya'qub, Intro.; 1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Halabi, 'Ali ibn Ibrahim. (2007). Fara'id al-'uqud al-'alawiyyah 'ala sharh al-Azhariyyah. Wizarat al-Thaqafah.

Hassan, T. (2006). Al-Lughah al-'Arabiyyah: Ma'naha wa-mabnaha (5th ed.). 'Alam al-Kutub.

Ibn 'Aqil, 'A. Allah ibn 'A. al-Rahman al-'Aqili al-Hamdani al-Misri. (1980). Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik (M. Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid, Ed.; 20th ed.). Dar al-Turath.

Ibn Hisham al-Ansari, 'A. Allah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn 'Abd Allah ibn Yusuf. (1383 AH). Sharh Qatr al-nada wa-ball al-sada (M. Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid, Ed.; 11th ed.).

Ibn Hisham al-Ansari, 'A. Allah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn 'Abd Allah ibn Yusuf. (1985). Mughni al-labib 'an kutub al-a'arib (M. al-Mubarak & M. 'Ali Hamd Allah, Eds.; 6th ed.). Dar al-Fikr.

Ibn Jinni, Abu al-Fath 'Uthman al-Mawsili. (n.d.). Al-Khasa'is (4th ed.). Al-Hay'ah al-Misriyyah al-'Ammah li-al-Kitab.

Ibn Jinni. (1431 AH). Mukhtar tadhkirat Abi 'Ali wa-tahdhibuha (H. Ahmad Abu 'Abbas, Ed.). Dar Tahqiq al-Turath.

Ibn Manzur, M. ibn Mukarram ibn 'Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din. (1414 AH). Lisan al-'Arab (2nd ed.). Dar Sadir.

Ibn Sina. (1990). Al-Isharat wa-al-tanbihat (S. Dunya, Ed.). Dar al-Ma'arif.

Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn 'Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn 'Ali. (2001). Sharh al-Mufassal li-al-Zamakhshari (I. Badi' Ya'qub, Intro.; 1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Khalid al-Azhari, Khalid ibn 'Abd Allah ibn Abi Bakr ibn Muhammad. (2000). Sharh al-tasrih 'ala al-tawdih aw al-tasrih bi-madmun al-tawdih fi al-nahw (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Nashir et al., (2025). Noor: A Pipeline Framework for Classical Arabic Parsing. *IEEE Access*, *13*(August), 167538–167559. https://doi.org/10.1109/ACCESS.2025.3607915

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

D O I : 10.18860 /ijazarabi.V9i4.41468
I S S N (p r i n t) : 2 6 2 0 - 5 9 1 2 | I S S N (o n l i n e) : 2 6 2 0 - 5 9 4 7
e j o u r n a l . u i n - m a l a n g . a c . i d / i n d e x . p h p / i j a z a r a b i / i n d e x

Nazer al-Jaysh, M. ibn Yusuf ibn Ahmad, Muhibb al-Din al-Halabi. (1428 AH). Sharh al-tashil al-musamma tamhid al-qawa'id bi-sharh tashil al-fawa'id ('A. M. Fakher et al., Eds.; 1st ed.). Dar al-Salam li-al-Tiba'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzi' wa-al-Tarjamah.

Rida al-Din al-Astarabadi. (1978). Sharh al-Radi 'ala al-Kafiyah (Yusuf Hasan 'Umar, Ed.). Mawqi' Ya'sub.

Shormani, M. Q., & Alhussen, F. S. (2024). The syntax of negative imperatives in Yemeni Arabic: A phase approach. *Cogent Arts and Humanities*, *11*(1), 1–26. https://doi.org/10.1080/23311983.2023.2291845

Sibawayh, 'Amr ibn 'Uthman ibn Qanbar al-Harithi. (1988). Al-Kitab ('A. Salam Muhammad Harun, Ed.; 3rd ed.). Maktabat al-Khanji.

Tammam Hassan 'Umar. (2006). Al-Lughah al-'Arabiyyah: Ma'naha wa-mabnaha (5th ed.). 'Alam al-Kutub.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)